



كشف السفير العراقي محمد حسين بحر العلوم عن موعد انعقاد اللجنة الكويتية - العراقية في ديسمبر المقبل في بغداد برئاسة وزير خارجية البلدين، مشيراً الى أنها ستبحث ملفات عديدة واتفاقيات في مجال التعاون التجاري والازدواج الضريبي والنقل والطيران، وأكد في لقاء مع «الأنباء» أن الحدود الكويتية - العراقية مؤمنة خاصة المنطقة الجنوبية والاستعدادات الحدودية على أعلى مستوى من الجهوزية تحسباً لأي مفاجآت طارئة، لافتاً الى أن عودة الأملاك الكويتية والتصرف فيها من قبل أصحابها دخلت حيز التنفيذ. وبين بحر العلوم أن العراق تقدم بطلب للكويت لمساندته في تنظيم مؤتمر دولي لدعمه ووجد ترحيباً واستعداداً من الأشقاء الكويتيين، مشيراً الى أن العلاقات الكويتية - العراقية تشهد تطوراً وتسير في خط متصاعد، مؤكداً في الوقت ذاته أن للكويت دوراً توفيقياً هدفه الأساسي إحلال الاستقرار دون فائدة أو مئة، وموافقها مشرفة مع العراق في دعمه مادياً ومعنوياً على مر العصور. ووصف بحر العلوم «الاحتلال الصدامي» بجريرة العصر التي كسرت القوانين والميثاق العربي، مؤكداً أن العراق موحد وعصي على التفتيت والعراقيين متفائلون بالعملية السياسية، مبيناً أن العالم العربي يعيش مشهداً عربياً مرتبكاً جداً، يحتاج للدور الجامعة العربية.

وأشار الى أن العمل الدبلوماسي الاجتماعي في الكويت متداخل مع العمل الدبلوماسي السياسي، وأن مرحلة عمله الدبلوماسي في الكويت مرحلة مثمرة، واصفاً الكويت بالبوابة العربية الأمنة. وإلى تفاصيل الحوار:

حوار: هالة عمران

السفير العراقي أشار إلى انعقاد اللجنة الكويتية - العراقية ببغداد في ديسمبر برئاسة وزير الخارجية وستشهد إبرام العديد من الاتفاقيات

بحر العلوم لـ «الأنباء»:

الحدود الكويتية - العراقية مؤمنة والاستعدادات الحدودية على أعلى مستوى تحسباً لأي مفاجآت طارئة



في البداية حدثنا عن العلاقات الكويتية - العراقية إلى أين وصلت؟

● العلاقات الكويتية - العراقية تشهد تطوراً إيجابياً ملحوظاً، وتسير في خط متصاعد، والبلدان يسلكان خطاً يائياً متصاعداً في نهج ونسج علاقة ثنائية متبادلة المصالح، ومتفقتة على أسس ثابتة بما يخدم مصالح البلدين الشقيقين، قائمة على الأسس التاريخية والأخوة والاحترام المتبادل وفقاً للقوانين الدولية والمصالح المشتركة، ولا شك أن هناك مخلفات للاحتلال الصدامي واستحقاقات ترتبت على العراق نتيجة هذا العمل الإيجابي، لذلك تحمل العراق هذه الاستحقاقات بقلبه وعقله، ومع قيام العراق الجديد وتنفيذاً للدستور العراقي الذي ينص على أن تكون هناك سياسة عراقية خارجية متجانسة ومتناسقة ورثنا استحقاقات تاريخية نتيجة العقود الخمسة الماضية، والتي حكمت الديكتاتورية فيها بغداد وخلفت مشاكل مترامية مع دول الجوار. حيث دخل العراق في العقود الخمسة في حروب وصراعات ومشاكل، منها الحرب العراقية - الإيرانية التي استمرت 8 سنوات وخلفت مشاكل عديدة استطاع العراق تجاوزها من خلال شبكة علاقات طيبة مع إيران، بالإضافة إلى علاقتنا مع جبهة العسكر «الاحتلال الصدامي» والذي كسر القوانين والميثاق العربي، مما أدى إلى

عودة الأملاك

الكويتية والتصرف

فيها من قبل

أصحابها دخلت حيز

التنفيذ

العراق موحد وعصي

على التفتيت

والعراقيون

متفائلون بالعملية

السياسية

الديكتاتورية

حكمت بغداد

5 عقود وخلفت

مشاكل مترامية

مع دول الجوار



كان والدي قاضياً

للأحوال الشخصية

بالمحكمة الجعفرية

الكويتية وحتى

اليوم تدرس قراراته

القضائية وتؤخذ

بعين الاعتبار

في القوانين

القضائية وتؤخذ بعين الاعتبار في القوانين الكويتية.

ماذا عن الجالية العراقية من حيث العدد وما أبرز مشاكلهم؟
● بحكم العلاقات التاريخية التي تربط البلدين هناك جالية عراقية كبيرة ومميزة، والعقل الرشيد، لنجعلها درسا للمستقبل والأجيال، والمستقبل الديموقراطي في العراق هو الأمان للخلاص من كل هذه المشكلات.

ولدت في كنف رجل الدين السيد حسين بحر العلوم حدثنا عن علاقتك به وكيف أثر في شخصيتك؟

● انتهج والدي نهج الصديق مع أولاده، وفي مجمل الفقرات التي عشقتها مع والدي كان يعاملنا كأصدقاء ويحرص على مشاركتنا في تفاصيل حياته، ويعطينا مساحة المشاركة في الرأي في كل خطواته وحياته لبناء شخصيتنا، وهو ما أضفى شخصيتنا، كنت من أكثر أولاده الذين عاشوا معه فترة الغمانينيات والتسعينيات وهي مرحلة الغربة وحتى العودة إلى العراق، فقد تعلمت منه العيش في المجتمع وتفاصيله بخبرته وشخصيته الكبيرة، فجاء ذلك في رصدي خبراتي الحياتية وكان له أثر كبير في تكوين شخصيتي، وعاصرت والدي فترة تواجده العراقية في ذهن العراقيين تشكل مكاناً مخيفاً، خاصة أنهم يتحاشون السفارات العراقية لما تمثله من نقطة خوف.

وماذا عن أعداد الطلبة العراقيين في الجامعات الكويتية خاصة بعد انقطاعهم عن الدراسة

وضعت نصب عيني أن سفير العراق بالكويت هو سفير لكل العراقيين، وتعاملت مع الجميع باخوة متساوية، لأنني جئت متسلحاً بالتفاؤل ومفعماً بالأمل، لنقتني بيان أدواني متوافرة، فوفقت في عملي وهذا ما لمسته في تعاملتي مع المجتمع الكويتي.

ماذا عن الصعوبات التي واجهتك.. خاصة أن بين الحين والأخر كانت تطفو بعض التصريحات التي تعكر الأجواء بين البلدين.. كيف استطعت احتواء هذه الأمور؟

● في بعض الأحيان تمنحنا الصعوبات قوة دافعة للاستمرار، والصعوبات التي تعكر الأجواء بين البلدين، وهي طبيعة الحياة، وأتذكر أنني أقيم في ديوان المحامي مبارك المطوع لاستقبال المهنيين العائدين من غزة بحضور نخبة من المثمنين، وكانت انطلاقاً جيدة، وخلال هذه الاحتفالية أعلنت أنني أول سفير عراقي بالكويت وحضوري للكويت هو اعتراف وإقرار بسيادة الكويت واستقلالها، وأن علاقتنا تقوم على المصالح والتاريخ المشترك من خلال بين جميع أفراد المجتمع دون تمييز وبمشاركة متساوية مع الجميع، دخلت عراقياً لكل بيت كويتي، وبالرغم من أنني لست من السلك الدبلوماسي، فقد سنحت لي الظروف أن أعيش في كنف والدي والذي من خلاله فتحت عيني على عالم الحياة السياسية، لذلك لم أجد صعوبة في التعامل مع ما يطفو على السطح من

إلكتروني، بالإضافة إلى عملي في عدة مشاريع كبرى في حقل الإلكترونيات، منها فندق سفير انترناشيونال، وفندق الجي دبليو ماريوت، بالإضافة إلى علاقات الوالد العميقة في المجتمع الكويتي، وبعد مرحلة التحرير جاءت زيارتنا الاجتماعية للكويت مع الوالد، والتي من خلالها بدأنا نعيد العلاقات، بالإضافة إلى مشاركة والدي في أول ندوة للعلاقات الكويتية - العراقية، وكان والدي أول من شارك في هذه الندوة، وأتذكر دخول والدي للعراق بعد خروجه منها عن طريق الكويت 1969 عندما حكم على الوالد من قبل النظام العراقي عن طريق الكويت وعودته للعراق عن طريق الكويت، وهي مفارقة جميلة، فالكويت وفرت له الخروج الآمن، لذلك كانت الكويت الجوابية العربية للخروج والدخول، هذا المشوار الزمني منحني علاقات طيبة بالمجتمع الكويتي. وعندما كلفت بمهمة سفير للعراق بالكويت جئت متسلحاً بخبرتي المجتمعية، وكنت على يقين بأن الدبلوماسية الاجتماعية التي تحضمت بها ستسهل مهمتي لإنجاح الدبلوماسية السياسية، خاصة أن المجتمع الكويتي، منفتح وهي ميزة نفقدها بالمنطقة، والحصد لله بدأنا نستعيد هذه الحياة المجتمعية، وهو الأمر الذي أعطى لي بعداً كبيراً في العمل الدبلوماسي وسهل مهمتي، فالعمل الدبلوماسي الاجتماعي في الكويت يتداخل مع العمل الدبلوماسي السياسي، وقد

سمو الشيخ ناصر المحمد إلى بغداد في عام 2012، وتأسيس اللجنة العراقية - الكويتية وتأسيس اللجنة التحضيرية العراقية - الكويتية وكلها أمور ساهمت في بناء العلاقات بين البلدين، بالإضافة إلى ان البلدين كانا يشعران بأهمية ضرورة التعايش والبناء الإيجابي وهو خيار مهم لهذه العلاقات، خاصة في خضم ما تعيشه المنطقة من اضطرابات.

وأنت على مشارف انتهاء عملك الدبلوماسي بالكويت وكأول سفير للعراق بالكويت بعد الاحتلال الصدامي.. كيف تصفون هذه المرحلة وماذا عن تجربتك الدبلوماسية في الكويت؟

● عملي الدبلوماسي بالكويت مرحلة مثمرة ومسيرة تحد، خاصة في ظل ترقب الجميع لهذه المغامرة كيف ستسير، فقد كلفت أن أكون سفيراً للعراق بالكويت في ظل ظروف عصيبة وفترة حرجة جدا في تاريخ العلاقات بين البلدين، وكنت متسلحاً بالإيمان بالله وسعيت جاهداً لأوفق في مهمتي لأخرج منها ناجحاً، كان سلاحي الأساسي في هذه المهمة هو أنني لست بعدياً عن هذا المجتمع، فقد دخلت الكويت طالباً عام 1999 وأكملت دراستي الثانوية في ثانوية كيفان كان وقتها والدي السيد حسين بحر العلوم قاضياً في محكمة الأحوال الشخصية بالكويت، ثم رجعت للكويت عام 1989 موظفاً بعدما تخرجت من الجامعة في بغداد للعمل، وبدأت حياتي العملية في إحدى الشركات الكويتية في المجال الهندسي كمهندس

اختلال التوازن فيما يتعلق بوحدة الأمة العربية.

جريرة العصر» تبعته استحقاقات دولية ترتبت عليها قرارات دولية لمجلس الأمن تحت البند السابع.. كيف تعامل العراق مع الأمر واطمأنا لحل كل الأمور وما ترتب عليها؟

● جاء التوجه العراقي والكويتي لنسج علاقة مستقبلية فمضينا واحداً ولا خيار غير، نعيش في بقعة جغرافية واحدة وتاريخ ومصالح مشتركة وأماننا فضاء كبير وما علينا إلا بناء متطلبات الواقع، كانت هناك 3 بنود في قرارات المجلس الأمن وهي الحدود المشتركة، والممتلكات الكويتية، والأسرى والمفقودين، وهي مهمة كبيرة استطعنا في هذه الفترة الزمنية وبجهود القيادة السياسية العراقية والكويتية احتواء وتطبيق المترتبات الدولية على العراق، وقد أعطت الترتيبات والجهود بين البلدين إشارات إيجابية، منها زيارة صاحب السمو الأمير إلى بغداد لحضور مؤتمر القمة عام 2012، وهي الزيارة التي تعد بمنزلة تطور مفصلي ومهم أعطى انطلاقة قوية نحو العلاقات بين البلدين، ثم جاءت قبلها زيارة الرئيس نوري المالكي للكويت عام 2011 لتنهتة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بمناسبة مرور 50 عاماً على استقلال 20 عاماً على تحرير الكويت و5 أعوام على تقلد صاحب السمو الأمير مقلد الحكم، وفي العام نفسه جاءت دعوة الرئيس جلال طالباني لحضور احتفالات القمة في الكويت، بالإضافة إلى زيارة

سياسة قائمة على الحكمة والاعتدال

أكد السفير بحر العلوم أن السياسة الكويتية منهجة قائم على الحكمة والاعتدال، فالكويت صغيرة في حجمها لكنها كبيرة في عملها ومميزة في أدائها، فعلى صعيد الأزمات العربية والدولية وحتى العالمية كان للكويت دور في تقريب وجهات النظر والقيام بدور الوسيط بين الأطراف محل الخلاف، وهذا ما شاهدها في رعاية الكويت للأزمة اليمنية، ولن ينسى العالم دورها في الأزمة السورية واحتضانها لـ 3 مؤتمرات دولية من أجل مساعدة الشعب السوري في مسأته، فالكويت كان دورها استثنائياً سيسجلها التاريخ، إضافة إلى علاقاتها الجيدة مع كل دول العالم بفضل سياسة وتوجيهات صاحب السمو الأمير رجل الحكمة والحكمة والخبرة السياسية والدبلوماسية الذي منح سموه بعداً عالمياً ودولياً فاستحق وبجدارة لقب «قائد العمل الإنساني».



السفير العراقي محمد حسين بحر العلوم خلال حوار مع الزميلة هالة عمران (محمد هاشم)

إجراءات وضوابط نحترمها

أوضح السفير بحر العلوم في معرض رده على سؤال حول التسهيلات الكويتية في حصول العراقيين على التأشيرات أن لكل دولة إجراءات وضوابط تحترم وتؤخذ بعين الاعتبار، ومن تنطبق عليهم هذه الضوابط من العراقيين يتم منحهم التأشيرات، وهناك اتفاقيات تم توقيعها في هذا الصدد بين البلدين، منها اتفاق خاص بإعفاء الدبلوماسيين من التأشيرة، ونسعى جاهدين ونشجع على التواصل في العلاقات بين البلدين خاصة في القطاع الاقتصادي، ووجدنا تجاوبا كويتيا ستظهر نتائجه في قادم الأيام.

المشهد العربي مرتبك

قال السفير بحر العلوم معلقاً على المشهد العربي الحالي إننا نعيش مشهداً عربياً مرتبكاً جداً، يحتاج لدور الجامعة العربية، فالمخاطر في سورية واليمن وليبيا والعراق ومصر، بالإضافة إلى القضية الفلسطينية والتي أصبحت في وضع النسيان، حتى لبنان يعيش وضعاً حساساً، والحمد لله استطاعت منطقة الخليج أن تنجو من الخطر، لذلك أقول لإخواني في الكويت نشكر الله على نعمة الأمن والأمان، والتي تنعم بها الكويت بفضل قائد وربان هذه السفينة صاحب السمو الأمير.

«الاحتلال الصدامي» جريمة العصر كسرت القوانين والميثاق العربي فاختل التوازن ووحدة الأمة العربية

لم أجد صعوبة في التعامل مع ما يطفو على السطح من تصريحات تعكّر صفو العلاقات بين البلدين

حضور الرئيس جلال طالباني احتفالات القمة في الكويت بمنزلة إشارة إيجابية من صاحب السمو

الكويت كانت البوابة العربية الآمنة لدخول وخروج والدي عندما حكم عليه من قبل النظام العراقي

العراق تقدم بطلب للكويت لمساندته في تنظيم مؤتمر دولي لدعمه ووجدنا ترحيباً واستعداداً من أشقائنا



للكويت مواقف

مشرفة مع العراق وقد قدمت له حتى الآن ما يفوق المليار دولار

العلاقات

الكويتية - العراقية تشهد تطوراً وتسير في خط متصاعد

بدأت حياتي العملية

في إحدى الشركات الكويتية في المجال الهندسي كمهندس إلكتروني

الجمالية العراقية

بالكويت بين 14 و20 ألفاً ظلوا في معاناة جراء ما حدث في عام 1990 واستطعنا ترتيب أمورهم ونسعى لحل مشاكلهم

والعراقيين، ويقوم مجلس النواب العراقي بدور كبير في إقرار البنية القانونية لهذه العملية السياسية، من خلال تطبيق قانون الأحزاب كإجابة كبيرة لوضع سياسي متقدم ومتطور في العراق، في ظل الوضع الإقليمي الذي تعاني منه العراق، والذي بدوره أثر عليه كثيراً، ما أستطيع قوله أننا كعراقيين متفائلون بالعملية السياسية لأنها تراكمية أساسها المواطن العراقي وبطاقات الانتخاب، وفي كل دورة يتطور نضج المواطن العراقي، وبعول العراقيين على انتخابات عام 2018 واختيار سياسيين مؤهلين لإدارة العملية السياسية مما سيصب في مصلحة العراق، والذي بدوره سيقدم للمواطن العراقي خدمات وفرصاً في كل المجالات، ويظل هدفنا نحن العراقيين البناء وإحلال الأمن والاستقرار وبناء الدولة، لدينا طاقات بشرية وثروات طبيعية كبيرة ونحتاج إلى الاستقرار والهدوء لبناء غد مشرق للأجيال القادمة.

ماذا عن التنسيق الأمني الحدودي بين العراق والكويت؟

● اللقاءات والتنسيق مستمر بين الجهات الأمنية العراقية - والكويتية، خاصة الجهات الحدودية بين البلدين مستمرة ونستطيع القول إن الحدود بين البلدين مؤمنة خاصة المنطقة الجنوبية، فكما تعلمون أن «داعش» متواجد في المنطقة الغربية، ولكن بين الحين والآخر نخرج الأمن العراقية، والتي تكون خارج السيطرة ولكن الحدود بين البلدين آمنة، والاستعدادات الحدودية على أعلى مستوى من الجهوية لأي مفاجآت طارئة.

الديموقراطية في العراق تعرضت لانتكاسات، لكن أصبح أكبر استحقاقات هذه التجربة هو الدستور العراقي، والذي يعد بمنزلة مكتسب كبير للعراقيين، إضافة إلى بناء المؤسسات القانونية وهي مكتسبات تحتاج إلى تطوير نحو الأحسن، لكن نتجبة لدخول «القاعدة» العراق ونشر فضاء الإرهاب وانعكاسات الوضع الخارجي في سورية كان لذلك أكبر الأثر على الأوضاع الداخلية، في ظل وجود الخلل، خاصة أن الإرهاب «الداعشي» وضع في منهج أن تكون بغداد الهدف الأساسي مع عزيمة المقدسة، ولكن باصرار وعزيمة العراقيين ووقوفهم جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة العراقية أمام هذه الهجمة كجبر لهذا الدعم العسكري، وأوقف هذا المخطط الكبير وساعد العراق على دحر ما يسمى «داعش»، وعندما دعا الإمام السيستاني للوقوف في وجهه كانت دعواته لكل العراقيين على اختلاف مذاهبهم وطوائفهم، فحققوا انتصارات كبيرة في المدن العراقية التي احتلها الإرهاب الأسود، بجهود المجتمع الدولي.

كيف هي العلاقات العراقية - الإيرانية خاصة بعد الحديث عن تدخلات الأخيرة في الداخل العراقي؟ وماذا عن تقسيم العراق؟

● الدعم الإيراني للعراق جاء بناء على مصلحتها في القضاء على الإرهاب، وفيما يخص التقسيم فالعراق موحد وعصي على التفطيت، والعراقيون جميعهم بنادون بجمع العراق ولم الشمل، ولكنه بحاجة إلى تطوير عملية إدارته، ومن خلال حادثة الإدارة التي نص عليها الدستور العراقي للمحافظات في إنشاء أقاليم، لكن بشرط أن تنعم بالاستقرار والنضوج وفي الوقت نفسه تتلاءم مع متطلبات العراق الجديد، ومستقبلنا كما رسمه الدستور العراقي.

هل تعاني العملية السياسية في العراق من أزمة بين الأحزاب العارضة عن توظيف القواسم المشتركة.. والقادة السياسيين يرفضون تقديم تنازلات وهل دخل العراق في عتمة نفق غابت فيه المخرج والأصواء؟

● التغيير السياسي في العراق كان جزئياً، والتجربة

نتيجة هذا الجهد العسكري، وقبل أكثر من شهر كان هناك مؤتمر دولي في واشنطن لدعم العراق، وجهود دولية لمناصرتهم، وتقديمنا بطلب للكويت الشقيقة لمساندة العراق في هذا الأمر لما يتمتع به من حضور دولي وخبرة كبيرة في مجال الدعم الإنساني، خاصة ما قامت به في دعم الأزمة السورية من خلال عقد 3 مؤتمرات للمانحين، ودورها في إعادة إعمار السودان، وجمع الفرقاء اليمنيين على طاولة الحوار، ودورها الداعم والمساند للعراق على تخطي أزماته، ليكون العراق مستقراً بنعم بالأمان وانعكاسات ذلك على المنطقة، فللكويت مواقف مشرفة مع العراق في دعمه مايدنا ومعنوا على مر العصور، وهناك برامج إنسانية كثيرة في دعم العراق أخرجها مؤتمر واشنطن، والذي قدمت الكويت فيه للعراق دعماً بقيمة مليون دولار، بالإضافة إلى منحة 200 مليون دولار، بالإضافة إلى المشاريع الكويتية الإنسانية في العراق، والمشاريع الخيرية الكويتية، ونبرعات الجمعيات الخيرية بتوجيه من صاحب السمو الجليلي في شهر رمضان الماضي والتي تقدر بـ 49 مليون دولار، وقد قدمت الكويت للعراق حتى الآن ما يفوق المليار دولار، وهو ما يحسب للأشقاء في الكويت تجاه العراق، لذلك طلبنا أن يكون لها موقف مميز في حشد المجتمع الدولي من أجل عقد مؤتمر لدعم العراق إنسانياً بعد تحرره من داعش ووجدنا ترحيباً واستعداداً من أشقائنا الكويتيين، ولكن لا بد من دراسة الميثلات العراقية،

بالكامل، مع وجود نزوح بشري يقدر بـ 3 ملايين و600 ألف نازح انتشروا في كل المدن العراقية من إقليم كردستان إلى بغداد والموصل، المشكلة العراقية إنسانية، وهي أكبر أزمة إنسانية عالمية بالعالم دون خسائر كبيرة، ونحاول ألا يكون هناك نزوح بشري كبير بمساعدة التحالف الدولي وتكون العملية ميسرة، والتوقعات ليست بالحسبان، فبعد عملية تحرير الموصل ستكون هناك مشكلة النازحين، وهؤلاء مسؤولة الحكومة العراقية من ناحية تقديم الرعاية لهم بالإضافة إلى إعادتهم إلى أمانتهم، لذلك على العراق خطوة أولى التفكير في إعادة تأهيلهم لحياتهم ومن ثم إعادة إعمار هذه المناطق، والتي تنقسم إلى 4 محافظات كبرى دمرت جراء أعمال داعش الإرهابية خاصة ان العراق كان مسرحاً لمحاربة الإرهاب، وكان الحائط والمصد الأول لمحاربة الإرهاب لإنقاذ العالم والمنطقة الإقليمية ودول العالم من شروره، فقد تجمع الإرهابيون من مختلف دول العالم على أرض العراق فكان ساحة الحرب الأولى.

وقد أعلن العراق أمام العالم انه ليس بحاجة إلى دعم بشري ولكنه بحاجة إلى دعم عسكري لتقويته ومساندته، وجاء الدعم بأشكال مختلفة منها العسكرية والاستشارية والخبرات من كل دول العالم، استراليا وفرنسا وكندا للقضاء على أفة الإرهاب وعدم السماح له بالتمدد، لذلك الميزانية العراقية المالية استنزفت

في مجال النقل، وفي مجال الطيران، وكلها اتفاقيات في طور التنفيذ.

نذكرت أن مجلس الوزراء العراقي أصدر قراراً برفع الحجز الذي وضعه المقبور صدام حسين على الممتلكات الكويتية، هل دخل القرار حيز التنفيذ وتم تسليم الكويتيين ممتلكاتهم؟

بدأت عمليات التنفيذ بعد صدور قرار من مجلس الوزراء العراقي، كهودة الممتلكات والتصرف فيها من قبل الجانب الكويتي، وهناك أفاق تجارية كبيرة بين البلدين، وهو يصب في نطاق التبادل التجاري بين الجانبين، وهناك مناقشات مستمرة، تحتاج إلى توفير البنية القانونية ووضعها حيز التنفيذ ووضع الضوابط التجارية من جانب البلدين، فعلى سبيل المثال «منفذ صفوان» يعد من أهم المنافذ لدخول البضائع للعراق، لذلك يسعى العراق إلى تطويره من خلال الضوابط التجارية المبرمة في التعامل، والأن نشهد مرحلة تجارية كبيرة بين البلدين الشقيقين، ولكنها ما زالت دون مستوى الطموح.

لفترة زمنية طويلة؟ كانت لنظرة صاحب السمو الأبوية الحانية الدور الأكبر في فتح الأمل للطلبة العراقيين الخريجين من الجالية المتواجدة بالكويت للدراسة في الجامعات الكويتية، بالإضافة إلى مساعدتهم من خلال المنح الدراسية والمساعات، فقد بدأ البلدان علاقات تقوم على أسس ثابتة وبمنظرة مستقبلية إيجابية، بالإضافة إلى أن توافد الكويتيين إلى العراق يعتبر خطوة كبيرة من خلال الزيارات الاجتماعية والدينية والتجارية، وما نسعى إليه هو توفير وتسهيل هذه الأمور لما لها من أهمية في عودة التواصل الاجتماعي، ونطمح إلى الدفع بالمصالح الاقتصادية بين البلدين الشقيقين لما تمتلكه العراق من إمكانيات.

حدثنا عن موعد انعقاد اللجنة الكويتية - العراقية المشتركة القادمة وأبرز الملفات التي سيتم طرحها؟

● وضعت اللجنة العراقية - الكويتية المشتركة على الطاولة كل أوجه التعاون بين البلدين في كل المجالات الاقتصادية والثقافية، والطيران التي جانب سبيل تعزيز العلاقات بين الجانبين، وستعقد في موعدها المقرر ديسمبر من كل عام، وسيتم عقدها هذه المرة في بغداد برئاسة وزير خارجيتي للبلدين، وهناك تطور إيجابي على كل الأصعدة والعديد من الملفات التي ستعرض خلال الانعقاد، بالإضافة إلى إبرام العديد من الاتفاقيات منها اتفاقية التعاون التجاري، واتفاقية الزواج الضريبي، واتفاقية

ناشد العراق المجتمع الدولي والدول المانحة لتنظيم مؤتمر دولي لدعم العراق ومساعدته في تأهيل وإعادة بناء المناطق المتضررة من إرهاب «داعش»، هل تم تحديد موعد لهذا المؤتمر؟ وهل طلبتم المساندة من الجانب الكويتي وكم يحتاج العراق؟

● إعادة إعمار العراق قضية كبيرة جداً، خاصة بعد أن دمر الإرهاب المنطقة الغربية